



علي عنتر والوحدة

التاريخ لم يتوحد الشعب اليمني.. لكن نحن نقول ان ظروف الناس كانت بالأسس صعبة.. إما نحن توحدنا كإداة للشورة.. وإذا كنتم كتحديمين لتريدون الوحدة.. فالرجعيون والايوان المسلمون يحبون الوحدة.. والشعب اليمني لن يكون لاسعكم ولامعهم.. شعبنا هنا في الجنوب لن يكون إلا مع الوحدة..

الشعب اليمني يحترم القيادة التي توحد.. ويتساءل عنتر: ولكن كيف نكون نحن كحزب اشتراكي

يمني فاهمين؟
الاصح كان يقول:
«هؤلاء زبده»
والكأوي كان يقول:
«هذا الشعب فوضوي ونحن في

الجنوب شعب حضاري، وفي الشمال فوضويون... آية حضارة في الشمال والجنوب»

ما نحن إلا شعبي واحد، حياتنا واحدة، ونحترق بابدينا.. كلنا شعب واحد..

وفي عام 1984م كان علي عنتر قد القي محاضرة في جامعة عن كلية التكنولوجيا جاء فيها: إن أداة الثورة اليمنية كانت

وحدة وموجودة منذ بداية الثورة سواء أكانت 26 سبتمبر أو ثورة 14 أكتوبر.. منذ البداية ناضلنا في «حرض» وفي «صراخ» والمحاضرات في الشطر الشمالي.. وفي كل جبل من جبال اليمن.. ناضلنا ضد الملكيين

في الدفاع عن ثورة 26 سبتمبر 1962م، وناضل اليمنيون من الشطر الشمالي في عن والشيخ عثمان والمعال والضلع وفي كل جبل من جبال الشطر الجنوبي من الوطن..

على أن هذه الثورة كانت بداية حقيقية لوحدتنا الحقيقية.. وأنا أقول لكم إننا سنوحد، وإذا كان هناك بعض «الصعاليك» بغالطونا.. سوف يتجهون لأن هذه الإرادة موجودة في شعبنا اليمني، يؤمن بها، وقدم من أجلها الدم الذي هو أعلى شيء في الحياة.. سوف نتحد..

نحن لا نطالب القوى الرجعية والايوان المسلمين بان يحققوا الوحدة، الوحدة مسؤولية الحزب الاشتراكي اليمني.. وليس الحزب الاشتراكي العدني.. حزب اشتراكي

يمني مسؤوليته تحقيق الوحدة أولاً..

قبل 20 سنة حذر من مغالطات «الصعاليك» وحزب اشتراكي «عدني».. وقال:

الشعب لن يكون إلا مع الوحدة ويحترم القيادة التي توحد

ثورة سبتمبر هي الأم.. وفضلها انتصرت ثورة أكتوبر

علمنا على توحيد الثورة اليمنية قبل البدء بالكفاح المسلح

انتصار ثورة سبتمبر كانت بداية حقيقية لوحدتنا

ثورة أكتوبر كانت تنظيمياً على مستوى الوطن اليمني ويجب كشف مشوهي التاريخ

الأخرى فكيف نستطيع أن نطارد بريطانيا ونحن ناضلنا حواجر، لكن نحن علمنا على توحيد أداة الثورة اليمنية في الشمال والجنوب قبل أن نبدا النضال المسلح.. ويضيف: وعندي النقطة المهمة حول قضية الوحدة اليمنية، نحن لا نريد أن ترفع شعارات للزوايد، ربما هناك منظرين غير يمينيين أو غير وطنيين يتكلمون أنه لا توجد وحدة يمنية، وفي

كان هو الأداة السياسية التي تقوى بها نضالاتنا وتشدت بها معنوياتنا على مستوى اليمن كله.. فإني أفاق قصيرة الرؤية وآية نظرة لاتجاوز أفك.. فهذه الرؤية والنظرة محدودة وفاشلة ومهزومة..

● بجيل لكثير منا هنا ان المناضل علي عنتر يقصد المعطري والسفيرة والخجعي وطارق الفضلي ومسوس ومن لف لفهم.. الأمر ليس كذلك كما اعتقد..

لكن هو لايعني ان علي عنتر تنبأ بمثل هؤلاء قصيري الرؤية.. المناطقيين.. المصلحين.. كما أنه خاطب أيضاً أبناء ردفان الأحرار ونكرهم ان الجبهة القومية ما كان لها ان تنصّر لولم تكن تنظيمياً سياسياً على مستوى الشعب اليمني، شمالاً وجنوباً..

ويؤكد أن السر الحقيقي لنجاح ثورة 14 أكتوبر هو ان هذا التنظيم السياسي كانت اهدافه يمنية.. لم يكن من إمارة أو سلطنة أو مشيخة ولا كان من الشطر الجنوبي، ولكن كان أساسه موجوداً في اليمن شمالاً وجنوباً..

كانت اهدافه وحدوية، وكان يؤمن بان النضال من أجل دحر الانجليز هو ببناء اليمن الواحد..

ويقول: كانت ثورة سبتمبر الأم.. لولاها لما ضمنا النجاح وهذه حقيقة يجب ان نقولها، وهذا تاريخ ممنوع المغالطة فيه.. أي لولا هذه الظروف والحقائق لما انتصرنا..!!!

أقول هذا الكلام لآتم تفهمون أننا كنا قبائل نتقاتل فيما بيننا، كل منطقة معزولة عن



علي عنتر

قبل ان يكون حزبنا «الاشتراكي» كنا تنظيم الجبهة القومية.. هذا التنظيم «الجبهة القومية» ما كانت من جبل بطة في ردفان أو من الضالع، ولا من فحمان، ولا من شمسان.. كان تنظيم الجبهة القومية على مستوى الشعب اليمني، شمالاً وجنوباً.. الطلائع هذه كانت موجودة في كل مكان، وإذا ما كان التنظيم السياسي ما كنا سنتنصر، ويجب ان تفهموا..

إن امتهان العقل والوعي عمل وضع سواء ارتكبه قيادات من احزاب المشترك أو أزالم الاستعمار الذين يبشرون «بهنس» جديد يدخل جنوب يمننا الغالي.. بيد ان إصرار البعض على العودة الى العبودية وإعطاء عقولهم إجازة بعد ان أصبحت مجرد كومة سمومة يجعلنا ندرك خطورة المعركة التي نخوضها للدفاع عن الوحدة وبمناسبة احتفالات شعبنا بالعيد الوطني التاسع عشر لقيام الجمهورية اليمنية في 22 من مايو 1990م.

ها نحن نستذكر مناضلين وحديين بحجم الشهيد علي عنتر ليفضح بهذه المناسبة آكاذيب

ودجل وتضليل دعاة الانفصال الذين يروجون لدعوات كان يروج لها المستعمرون والسلطين وعملاؤهم.. إضافة الى تأكيده حقيقة وأحدة الثورة اليمنية وامتزاج الدم اليمني في معركة النضال من أجل الوحدة..

فإلى نص محاضرتين للشهيد علي عنتر القاها قبل استشهاده بضعة أشهر..

● في نوفمبر 1985م قال الشهيد علي عنتر: «سأزال أناس يبشرون بالحقين للسلطين.. أقول بشرق.. وأنا مسؤول عن هذا الكلام».. يحنون للانجليز، وربما يكونون قد اندسوا داخلنا.. سؤال: كيف نفهمهم..

ويجب: هؤلاء الناس نستطيع ان نفهمهم بشكل جيد والذين هم داخل الحزب وفي القيادة وهم مايزالون يحنون للسلطين.. ربما يقول واحد: غير معقول، ناس يحنون للسلطين وهم داخل الحزب..

هذا مجنون، الذي يقول هذا الكلام! ويضيف: من فهمنا للواقع، من هم هؤلاء الناس، كيف نستطيع ان نفهمهم، وان تكشفهم، لانهم يشبهون التاريخ.. أيضاً هؤلاء الناس الذين يشنون كحزبي إلى قريته، إلى قبيلته، ويسبون باتك حزبي مسؤول عن كل مواطن في اليمن.

هؤلاء الذين يشنونك إلى الماضي، انتبه منهمم يشنونك إلى الماضي المتخلف إلى قبيلتك على أساس انه ليس لديك قوة إلا الناس الذين من قريته أو قبيلته.. هذا الإنسان عدو لودود ولأيد ان يفتلعه.. ويستطرد عنتر قائلاً: أريد ان أقول، إنه

بموجب قرار الإنشاء.. أصبحت صاحبة الاختصاص

قرر مجلس القضاء الأعلى إنشاء محكمة خاصة بقضايا الصحافة والنشر، لتتعالى الأصوات بين مستنكر ومتحفظ ومهول ومهول.. والسؤال المطروح هو: هل تحتاج الصحافة في اليمن إلى محكمة مختصة، ولماذا في هذا الوقت تحديداً؟

كتب/ أمين الوائلي

محكمة الصحافة والطبوعات

«بدأت الجلسة»

وقد جرى كل ذلك في فترات متقاربة وخلال مدة زمنية وجيزة لا تتجاوز الأسابيع الأربعة، بحيث يصعب الفرز والفصل بين الأحداث والقرارات، ويسهل الربط والتشهير لجملة القرارات بجملة التداعيات والأحداث، كما فعل أكثر من طرف وقررا الإجراءات في سياق واحد، وما من شك فإن القضايا كلها تترابط وتتداخل بقدر أو باخر، وليس في ذلك ما يوجب التقهقر في اتخاذ قرارات خاصة، كما حدث مع مجلس القضاء الأعلى أو مع وزارة الإعلام أو غيرها.

● قد يبدو من خلال التطورات الأخيرة وقرار وزارة الإعلام بالحجز الإداري على عدد من الصحف الأسبوعية -الأممية، على خلفية التداعيات السلبية في بعض المناطق والميريات بمحافظتي لحج والضالع، قد يبدو وكأن قرار القضاء الأعلى بإنشاء محكمة الصحافة والطبوعات يهدف إلى إظهار الرد على هذه الأحداث تحديداً.

● وزير العدل يوضح: ليست استثنائية بل خاصة.. وأنشئت بموجب القانون

ورؤساء تحريرها ان بلحاو الى القضاء لكي يتسوا الى احكام عادلة بشأن القضايا التي يتشكون منها.

وردا على سؤال حول قرار القضاء الأعلى بإنشاء محكمة الصحافة والطبوعات، أكد وزير الإعلام في حوار -الخميس الماضي- مع الإذاعة البريطانية «بي بي سي» ان القرار انجاز مهم من انجازات السلطة القضائية في هذه اللحظة من لحظات تطور العمل السياسي وممارسة الحريات الصحافية في اليمن.. لافتاً الى ان انشاء هذه المحكمة جاء ليخدم الصحافة ويصون حريتها ويكفل الحقوق لكافة الأطراف.

● وليست استثنائية.. وفي حين ابدت بعض الاوساط الصحافية والحقوقية تخوفات وتحفظات على قرار القضاء الأعلى محل الاستشهاد والنقاش ودانه المرصد اليمني لحقوق الإنسان، مستخدماً في بيان له ان هذه المحكمة مخالفة للدستور..

● وكان مجلس القضاء الأعلى اقر في اجتماعه يوم الإثنين الماضي إنشاء اول محكمة متخصصة للنظر في قضايا الصحافة والطبوعات مقرها الرئيسي صنعاء.

● وبموجب القرار سنتولى المحكمة النظر في جرائم العلانية والنشر وكافة الدعاوى المتعلقة

بمروان نماج أمين عام نقابة الصحفيين ان النقابة «تفاجأت» بقرار القضاء الأعلى وتنتظر إليه بمتنهي الربية والتوجس..

● إلا أن وزير العدل د.شائف الأغبيري جدد التأكيد على ان محكمة الصحافة والطبوعات نوعية وفي إطار الهرم القضائي للمحاكم المتخصصة، وليست متخصصة كما فهم البعض، وقال له 29 سبتمبر نت، إذا ما قلنا ان محكمة الصحافة والطبوعات استثنائية، فهذا يعني ان بقية المحاكم التجارية والأموال العامة والضرائب وغيرها من المحاكم المتخصصة هي محاكم استثنائية.

● ونوه الأغبيري الى إنشاء المحكمة بموجب قانون

دعا «المؤسات»، إلى عدم الزج بصحفيها في المواجهات

الاتحاد الدولي للصحفيين يرفض استخدام العنف من أية جهة كانت

عبر الاتحاد الدولي للصحفيين عن رفضه الزج بالصحفيين في أي خلافات أو مواجهات أو تعريضهم للخطر.

وفي معرض تعليقه على أحداث المواجهة التي شهدتها صحيفة «الأيام» الأربعاء الماضي - بعدن قال منسق الاتحاد الدولي للصحفيين منير عرور: إن سلامة الصحفيين وكما هي مسؤولية الدولة فإنها كذلك مسؤولية المؤسسة التي يعملون لديها ويتوجب عليها عدم إقحامهم في أية منازعات أو خلافات، قائلاً: إن الإضرار بشكل عام ضد استخدام العنف من قبل أية جهة كانت.

● وحول رد فعل الاتحاد تجاه هذه الأحداث أشار منسق الاتحاد الدولي للصحفيين الى انه لم تتوافر لديه المعلومات الكافية التي يمكن ان يبني عليها حكمه، أملاً ألا تتكرر مثل هذه الحوادث مستقبلاً. مجدداً رفضه لاستخدام العنف، وداعياً المؤسسات الصحفية في اليمن لعدم الزج بالصحفيين في المواجهات

يوم تضامني مفتوح مع صلاح الجلال

الصحفيون يناشدون «القبيلة».. ويحتملون «الأمن».. ويأسفون لوقف «النقابة»

■ دان الصحفيون المشاركون في اليوم التضامني المفتوح جريمة الإختطاف التي تعرض لها الزميل المختطف صلاح الجلال -رئيس تحرير صحيفة «17 يوليو» في يوم 4 مايو 2009م.

● وناشد البيان الصادر عن اللقاء التضامني «عقلاء القبائل في أرجاء اليمن إدانة سلوكيات الإختطاف التي أساءت للقبيلة» وطالب الصحفيون أجهزة الأمن والقضاء بأداء واجبها القانوني في حماية المواطنين من انحراف المنحرفين، وحملوها مسؤولية الأفتلات الأمني الذي يضرب بالوطن وبشكل بيعة خصبة لتنامي «هواة الجريمة» كما حملوا «أجهزة الدولة بكل مكوناتها مسؤولية تأمين حياة الصحفي صلاح الجلال الذي تم إختطافه بدون وجه حق من وسط العاصمة من قبل ناس أجازوا لأنفسهم - إضافة الى الخطف - انتحال شخصيات رجال الأمن وتزوير محررات قبض قهري.

● وعبر الصحفيون المتضامنون عن أسفهم من الموقف المتخاذل والمستهتر من قبل قيادة نقابة الصحفيين التي قالوا إنها لم تحرك ساكناً ولم تسجل موقفاً إزاء ما تعرض له الجلال.

● بينما النقابة -بحسب البيان- «تتفاعل في قضايا أخرى وتشير الكثير من الضجيج حول قضايا ومواقف أقل خطراً بكثير مما تعرض له صلاح الجلال».

● وأشار البيان الى أن هذا الأمر يوحي بان نقابة الصحفيين لديها أكثر من ميكانل تتعامل به مع الاسرة الصحفية.■

بموجب قرار القضاء الأعلى إنشاء محكمة خاصة بقضايا الصحافة والنشر، لتتعالى الأصوات بين مستنكر ومتحفظ ومهول ومهول.. والسؤال المطروح هو: هل تحتاج الصحافة في اليمن إلى محكمة مختصة، ولماذا في هذا الوقت تحديداً؟

● وزير الاعلام يؤكد: جاءت لتخدم الصحافة وتصون حريتها

بموجب قرار القضاء الأعلى إنشاء محكمة خاصة بقضايا الصحافة والنشر، لتتعالى الأصوات بين مستنكر ومتحفظ ومهول ومهول.. والسؤال المطروح هو: هل تحتاج الصحافة في اليمن إلى محكمة مختصة، ولماذا في هذا الوقت تحديداً؟

● وليست استثنائية.. وفي حين ابدت بعض الاوساط الصحافية والحقوقية تخوفات وتحفظات على قرار القضاء الأعلى محل الاستشهاد والنقاش ودانه المرصد اليمني لحقوق الإنسان، مستخدماً في بيان له ان هذه المحكمة مخالفة للدستور..

● وكان مجلس القضاء الأعلى اقر في اجتماعه يوم الإثنين الماضي إنشاء اول محكمة متخصصة للنظر في قضايا الصحافة والطبوعات مقرها الرئيسي صنعاء.

● وبموجب القرار سنتولى المحكمة النظر في جرائم العلانية والنشر وكافة الدعاوى المتعلقة

بمروان نماج أمين عام نقابة الصحفيين ان النقابة «تفاجأت» بقرار القضاء الأعلى وتنتظر إليه بمتنهي الربية والتوجس..

● إلا أن وزير العدل د.شائف الأغبيري جدد التأكيد على ان محكمة الصحافة والطبوعات نوعية وفي إطار الهرم القضائي للمحاكم المتخصصة، وليست متخصصة كما فهم البعض، وقال له 29 سبتمبر نت، إذا ما قلنا ان محكمة الصحافة والطبوعات استثنائية، فهذا يعني ان بقية المحاكم التجارية والأموال العامة والضرائب وغيرها من المحاكم المتخصصة هي محاكم استثنائية.

● ونوه الأغبيري الى إنشاء المحكمة بموجب قانون

الوحدة اليمنية هي من صنع أبناء اليمن ومن انجازاتهم القومية المشرفة، ترجمة لأهداف ثورة سبتمبر وأكتوبر المجيدتين



جريدة الجمهورية